دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة الفقر في العراق للمدة (٢٠٠٣. ٢٠٢٠)

الباحثة: مها علاوي راضي **أ.م.د. سامية هاني عجيل**
وزارة البيئة/ مديرية بيئة النجف الأشرف **جامعة الكوفة/ كلية الأدارة والأقتصاد**
samyiah.alouity@uokufa.edu.iq
mahaalawi74@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على دراسة واقع وفاعلية السياسة المالية في معالجة ظاهرة الفقر في العراق، باعتبار ان السياسة المالية هي جزء من السياسة الاقتصادية الكلية والتي لها دوراً بارزاً من خلال استخدام ادواتها والياتها في معالجة أو تقليص من معدلات الفقر، وقد أظهرت نتائج البحث أنه يجب على الحكومات أن تقوم بدور بارز وفاعل في تفعيل ونجاح عمل السياسة المالية في العراق باستخدام ادواتها لتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل وتحقيق التوزيع العادل للدخل، مما يؤدي بالنتيجة الى التقليل من نسبة الفقر في العراق.

الكلمات المفتاحية: (السياسة المالية، ظاهرة الفقر).

Abstract:

The research aims to shed light on the study of the reality and effectiveness of fiscal policy in addressing the phenomenon of poverty in Iraq, given that fiscal policy is part of the macroeconomic policy, which has a prominent role through the use of its tools and mechanisms in addressing or reducing poverty rates, and the results of the research showed that it must Governments must play a prominent and active role in activating and succeeding the work of the fiscal policy in Iraq by using its tools to provide job opportunities for the unemployed and achieve a fair distribution of income, which will ultimately reduce the poverty rate in Iraq.

Keywords: (fiscal policy, poverty phenomenon).

المقدمة:

يمر الاقتصاد العراقي بأزمة قد تكون الأخطر من نوعها خلال العقدين الماضيين تقريباً، اذ تعد ازمة مركبة (مالية صحية سياسية اقتصادية اجتماعية) ويعد التحدي المالي من أكثرها خطورتاً نتيجة تراجع العوائد النفطية بسبب ازمة فايروس كورونا.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات الاقتصادية لكونها تستطيع تحقيق التوازن العام، والتي يمكن من خلالها معالجة الظواهر الاقتصادية المختلفة، والفقر هو احد هذه الظواهر والذي يعد من أكبر التحديات التي تواجه البشرية، والقضاء عليه أو الحد منه ضرورة اقتصادية وسياسية فضلاً عن كونها ضرورة أخلاقية.

تعد ظاهرة الفقر ظاهرة قديمة امتدت عبر الأزمنة الى وقتنا الحاضر، فقد تطورت تطوراً كبيراً مع مرور الزمن إذ إصبح متعدد الابعاد ينشأ من خلال السياسات المتخذة.

مشكلة البحث

الأقتصاد العراقي مر بظروف عديدة وكثيرة كان لها دوراً كبيراً في التاثير على جميع مجالات الحياة لكافة أفراد المجتمع وكان الفقر ابرزها، وقد اتبع العراق العديد من السياسات الأقتصادية ومن ضمنها السياسة المالية، لذا فأنه من الضروري معرفة: هل أن السياسة المالية التي تبناها العراق لها دور في التخفيف أو زيادة من معدلات الفقر في العراق.

فرضية البحث

هناك دور إيجابي للسياسة المالية من خلال استخدام الياتها في معالجة الفقر، إذا ماتم استخدامها بشكل يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي الى تقليل معدلات الفقر وتحقيق اثاراً إيجابية على الاقتصاد الكلي.

هدف البحث

يهدف البحث الى وصف ظاهرة الفقر من حيث المفهوم والأسباب التي أدت الى حدوثه في العراق، ومعرفة دور السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر من خلال استخدام الياتها من قبل أصحاب القرار الأقتصادي في العراق، ومن ثم تحديد أبرز التحديات التي تواجهه والمقترحات التي تسعى الى التخلص من مشكلة الفقر.

منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي في توضيح مفهوم الفقر والسياسة المالية وأهدافها في العراق وتوضيح أداء السياسة المالية بعد عام ٢٠٠٣.

هيكلية البحث

من أجل تحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تضمنت:.

المبحث الأول:. السياسة المالية

المبحث الثاني:. الفقر

المبحث الثالث:. واقع السياسة المالية في العراق

ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات للنهوض بواقع السياسة المالية لتقليص من مستوى الفقر في العراق.

المبحث الأول: السياسة المالية

اولاً. مفهوم السياسة المالية

اشتق مفهوم السياسة المالية من الكلمة الفرنسية (Fisc) التي تعني حافظة النقود أو الخزانة. وقد اختلفت تعاريف السياسة المالية بإختلاف الفترات الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية، فضلاً عن توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية. يمكن تعريف السياسة المالية بأنها (مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة ان تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع اعبائها بين الافراد)[١]. وقد عرفها البعض بأنها (مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق اهداف محددة)[٢] ، كذلك يمكن تعريف السياسة المالية بأنها (مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لادارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال مدة زمنية معينة)[٣].

نجد هنالك الكثير من النقاشات حول حاجة البلدان النامية الى اعتماد سياسة مالية مشددة، لتخفيف العجز المالي والذي يؤدي الى ضعف حجم الاستثمار الخاص وفقدان ثقة المستثمر، ومن ثم وصول الاقتصاد الى حالة التضخم، لذا نجد النظرية الاقتصادية الكينزية التقليدية تعطي للسياسة المالية دور كبير لكونها أداة فعالة لتحفيز الاقتصاد والنهوض به. الا أنه رغم ذلك نجد البلدان النامية تواجه الكثير من الصعوبات والعوائق نتيجة اعتمادهم على السياسة المالية عند زيادة حجم الانفاق والذي يؤدي الى زيادة العجز، لذا نجد ان الكثير من الحكومات ترفض الاقتراض من اجل تمويل الانفاق الحكومي، والذي يؤدي الى زيادة حجم الدين والاعباء الناجمة عنه في المستقبل وخاصة اذا لم يتم استخدام هذه الأموال في مشاريع استثمارية ناجحة[٤].

ثانياً. أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات تستخدمها لتحقيق اهداف معينة وهي:.

أولاً:. السياسة الانفاقية (Expenditure Policy)

يعد الانفاق الحكومي من اهم الأدوات التي تستخدمها الدولة للحد من مشكلة الفقر لكونه أداة لأعادة توزيع الدخل من خلال تمويل ودعم المؤسسات الحكومية في مجال التعليم والصحة، والذي يعمل على تحسين نوعي وكمي لرأس المال البشري وتطوير القدرات الإنتاجية للموارد البشرية في البلد[٥].

لقد زادت أهمية النفقات العامة نتيجة توسع دور الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتنوع وظائفها المختلفة وتحولها من دولة محايدة الى متدخلة وثم منتجة نتيجة التوسع في الوظائف والادوار بسبب تزايد أهمية ونوعية النفقات العامة. لذا دعت الحاجة لوضع سياسات انفاقية هادفة متلائمة مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يمر به البلد وفقاً للموارد الاقتصادية المتوفرة ودرجة النمو الاقتصادي والفلسفة الاقتصادية للسلطات الحاكمة فيها[٦].

يمكن تعريف السياسة الانفاقية بأنها (البرنامج الثقافي الذي يقوم على طبيعة وأدوار الدولة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادفة الى مواجهة النفقات الحكومية وهيئاتها المحلية)[٧].

تهدف السياسة الانفاقية في البلدان المتقدمة الى تحقيق جملة من الأهداف منها [٨]:.

١. القضاء على المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم والركود .....الخ.

٢ . تحقيق الاستقرار السياسي.

٣ . تصريف السلع والخدمات وتوسيع حجم السوق.

٤ . خلق حاجات جديدة يزداد الطلب عليها في دول أخرى.

اما في البلدان النامية فان السياسة الانفاقية تهدف الى بناء جهاز انتاجي صناعي متنوع لسد الحاجات الأساسية للافراد وتلبية المتطلبات التنموية من خلال التاثير في حجم الناتج القومي الحقيقي، وبما ان الغاية من الانفاق الحكومي هو النهوض بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لذا يتطلب توجيهها نحو زيادة حجم راس المال المحلي وزيادة حجم الناتج المادي مما يؤدي الى رفع مستوى الرفاهية للأفراد[٩].

ثانياً: الضرائب

تؤثر الضرائب بصورة مباشرة وغير مباشرة على إعادة توزيع الدخل من خلال تجميع الفائض الاقتصادي والانفاق الحكومي من خلال القنوات التي تستخدمها السياسة العامة. لذا فالضرائب هي عبارة عن (فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص عامة أو الافراد قسراً أو بصفة نهائية، وبدون أن يقابلها نفع معين، تفرضها الدولة طبقاً للقدرة التكليفية للممول وتستخدمها في تغطية النفقات العامة والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة للدولة[١٠].

يختلف أثر الضريبة في الدخل بأختلاف شرائح المجتمع، إذ أن الضرائب المفروضة على الأغنياء لا تؤدي الى تقليل من حجم استهلاكهم، لانهم في هذه الحالة سيعوضونها من مدخراتهم، أما الضرائب المفروضة على الفقراء وهي ضرائب غير مباشرة عادةً فانها ستؤدي إلى تقليل من حجم استهلاكهم للسلع وعلى الأخص السلع ذات الطلب المرن، وأن هذه العلاقة العكسية بين استهلاك الطبقات الفقيرة والضرائب، تؤدي الى ضعف القدرة على الاستهلاك بمقدار ما يتم استقطاعه من دخولهم، وهذا بدوره يؤدي الى خفض حجم الاستهلاك في الاقتصاد القومي ككل، لكون طبقة الفقراء هي الطبقة الأكثر انتشاراً في المجتمعات[١١].

تهدف السياسة الضريبية خاصة والسياسة المالية بصفة عامة الى تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بسبب دوره الكبير في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، ومن ثم الأمن القومي للمجتمع، خصوصاً مع اتساع الفجوة الدخلية بين الفقراء والاغنياء.

لتحقيق اهداف السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخول ينبغي ان تكون ضرائب الدخل والاستهلاك تصاعدية، وبذلك تستقطع ضرائب الدخل بنسبة اكبر كلما ارتفع مستوى الدخل، أما في حالة الضرائب على السلع والخدمات تتحقق التصاعدية من خلال التمييز بينها على أساس الفئات المستهلكة لها. ففي حالة السلع المستهلكة من قبل الأغنياء تفرض الضرائب على سلع الرفاهية والسلع المستهلكة من قبلهم بنسبة اعلى، ويطلق على هذا النوع من الضرائب (الضرائب النوعية)، ولكي تنجح السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل يجب أن يتحمل الأغنياء النصيب الأكبر من ضرائب الدخل وضرائب الاستهلاك[١٢].

ثالثاً: السياسة الاقراضية

وهي من أدوات السياسة الايرادية في السياسة المالية، تلجأ الدولة لها نتيجة سببين الأول: عندما تكون الضرائب في حدها الأقصى والثاني: عندما تكون للضرائب ردود أفعال اجتماعية عنيفة، والقروض أما أن تكون داخلية أو خارجية وكلاهما عبء على الأقتصاد القومي لكونه يتوجب إعادة اصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه، والقروض

الخارجية غالباً ما تكون مشروطة، لذا يجب على الدولة استثماره بشكل امثل كتمويل الاستثمارات وبناء الجهاز الإنتاجي وهنالك أنواع أخرى للسياسة الايرادية منها[١٣]:.

١. إيرادات الدولة من املاكها (الدومين) منها:

أ. الأملاك العامة أو الدومين العام. ب . الأملاك الخاصة أو الدومين الخاص.

٢. الرسوم والأتاوة.

٣. الغرامات.

٤. المنح والإعانات.

المبحث الثاني: الفقر

أولاً. مفهوم الفقر

تعد ظاهرة الفقر من ابرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وقد شغلت حيزاً كبيراً من تفكير الاقتصاديين والسياسيين وبعض المؤسسات المحلية والدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة، نتيجة خطورة هذه الظاهرة، والتقليل من اثارها والقضاء عليها من خلال اتباع العديد من السياسات التي تتناسب وقدرات البلد وامكانياته التي تعاني منه، ألا أنه رغم هذا الاهتمام مازال ينتشر بشكل واسع في جميع أجزاء العالم، إذ يعد الفقر السبب الرئيسي في (الجوع، والمرض، والجهل، ونقص الفرصة للتنمية الذاتية، .....الخ).

لا يعد الفقر في الدول المتخلفة دليل على عدم وجود العوامل والقوى الكامنة والموارد الاقتصادية المؤدية الى التقدم، وأنما هو الافتقار الى الطرق والوسائل التي تمكنه من خلق النمو.

يشير مفهوم الفقر الى الحرمان المادي الذي يتمثل في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً وانخفاض المستوى الصحي والعلمي وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمرض والاعاقة والبطالة والكوارث والأزمات.

لا يوجد اتفاق على تحديد تعريف محدد ودقيق لظاهرة الفقر، وذلك بسبب أن الفقر هو مفهوم نسبي يختلف باختلاف وتباين الأطر الاجتماعية والزمنية، وأدوات القياس والخلفيات السياسية لهذه الظاهرة، لذا نجد في قاموس علم الاجتماع كلمة فقر Poverty تعني مستوى معيشي منخفض لا يلبي الاحتياجات الصحية والمعنوية المتمثلة بالالتزام الذاتي للفرد أو مجموعة افراد[١٤]. كما عرفت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الفقر على أنه (ظاهرة متعددة الابعاد ومن سماتها انخفاض الدخل وقلة الاستهلاك، والجوع، وسوء التغذية، وضعف الصحة والافتقار إلى التعليم

والمهارات، وعدم توفر فرص الوصول إلى المياه والمرافق الصحي، وإمكانية التأثر بالصدمات الاقتصادية والاجتماعية، وهذه السمات ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً)[١٥].

ثانياً:. الفقر في العراق

لقد مر العراق عبر تاريخه الطويل بمراحل من الرفاه والتقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ومراحل من التراجع وانتشار العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الفقر، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية الدولية بعد احتلال الكويت عام ١٩٩٠، والاحتلال العسكري من قبل القوات الامريكية للعراق عام ٢٠٠٣، والتي أدت الى احداث تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية على المجتمع العراقي بشكل عام، والفقر الذي يعد احد الاثار التي ظهرت في بلد غني جداً بثرواته البشرية والطبيعية، فضلاً عن انتشار فايروس كورونا منذ ٢٤ فبراير/ شباط ٢٠٢٠، والذي أدى الى اغلاق الحدود لاغلب دول العالم، وتقليص حجم الأنشطة الاقتصادية، والتي أدت الى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، ومن ثم احداث توقف تام لجمع أنشطة الاقتصاد العراقي فضلاً عن عدم اتخاذ الحكومة العراقية التدابير الكافية للحد من الاثار السلبية لظاهرة الفقر[١٦].إذ نجد نسبة الفقر في العراق بلغت (٢٢.٩) عام ٢٠٠٧، وهذه النسبة انخفضت الى (١٨.٩) عام ٢٠١٢، نتيجة اتباع استراتيجية تخفيف الفقر، الا أن هذا الانخفاض قد ارتفع الى (٢٢.٥%) عام ٢٠١٤، بسبب الأزمات التي تعرض لها الأقتصاد، الا أن هذه النسبة انخفضت الى (٢٠.٥%) عام ٢٠١٨، نتيجة تحسن الأوضاع الأقتصادية والأمنية في البلد.

أن نسبة الفقر بين المحافظات تتباين، إذ نجد محافظة السليمانية أقل فقراً، اذ بلغت نسبة الفقر فيها (٤.٥%)، وأكثر المناطق فقراً المثنى، اذ بلغت نسبتها (٥٢.١). ونتيجة لما سبق يتبين أن المناطق الجنوبية من العراق هي من أكبر المناطق فقراً، بسبب المشكلات التأريخية المتوارثة، وطبيعة أقتصاد هذه المحافظات نتيجة اعتمادها على الزراعة والصعوبات التي تواجهها نتيجة التغيرات المناخية[١٧]، وكما موضح بالجدول التالي:.

جدول رقم (١)

معدلات الفقر حسب المناطق ٢٠١٤. ٢٠١٨

المنطقة	المحافظات	٢٠١٤	٢٠١٨	التغير ٢٠١٤. ٢٠١٨
الأجمالي	جميع المحافظات	٢٢.٥	٢٠.٥	−٢
المركز	بغداد، بابل، واسط، النجف، كربلاء	١٨.٦	١١.٥	−٧.١
الشمال	نينوى، كركوك، ديالى، الأنبار، صلاح الدين	١٧.٧	٢٧.٥	٩.٨
الجنوب	القادسية، المثنى، ذي قار، ميسان، البصرة	٣١.٥	٣١.١	−٠.٤
كردستان	دهوك، السليمانية، أربيل	١٢.٥	٥.٥	−٧

المصدر: العراق، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٩، ص ٣٥. ٣٦.

ثالثاً. تحديات الاقتصاد العراقي

يواجه الاقتصاد العراقي العديد من التحديات والتي تعيق تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، ومن ابرز هذه التحديات:.

أولاً:. الفساد المالي والإداري

يعد الفساد المالي والإداري من ابرز التحديات التي تواجه العراق، إذ اشارت التقارير السنوية الصادرة عن هيئة النزاهة العراقية إلى استرجاع ما يقارب (١٠) مليار دولار خلال المدة (٢٠٠٩. ٢٠١٩) من قيمة مبالغ الفساد المرصودة من قبل الهيئة، كذلك أشار تقرير للأمم المتحدة عن الفساد بان هنالك مبالغ تقدر بـ (١٧) مليار دولار سرقت من تهريب النفط والشركات الوهمية والعقود غير المنفذة.

يحتل العراق المرتبة (١٦٨) من اصل (١٨٠) دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٩، ويعد الفساد السياسي في مقدمة الفساد في منطقة الشرق الأوسط من ضمنها العراق.

ثانياً:. الاقتصاد الريعي

يعتمد العراق بشكل أساسي في الحصول على الإيرادات المالية من القطاع النفطي، إذ بلغ حجم العوائد النفطية بحدود (٩٥%) من اجمالي الإيرادات السنوية، إذ توصف العلاقة بين الإيرادات النفطية والايرادات العامة بـ (حوض الاستحمام)، إذ تتحسن الإيرادات العامة كلما زادت الموارد المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط وبالعكس تنخفض عندما تنخفض أسعار النفط. إذ نجد أن معدل الإنتاج النفطي زاد الى ٤.٧٧٩ مليون برميل يومياً في نهاية عام ٢٠١٩ بعدما كان ٣.١٠١ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٤، مما ترتب عليه زيادة حجم الصادرات من ٢.٥١٥ مليون برميل يومياً الى ٣.٣٩٠ مليون برميل يومياً، الا انه رغم هذه الزيادة انخفضت حجم الأيرادات النفطية من ٨٤.٣٠٣ مليار دولار عام ٢٠١٤ الى ٦٨ مليار دولار عام ٢٠١٩، بسبب إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أنعكس سلبياً على الاقتصاد العراق[١٨]، وكما موضح بالجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

مؤشر القطاع النفطي في العراق سنوات (٢٠١٤. ٢٠١٩)

السنة	الأنتاج انفطي (مليون برميل يومياً)	الصادرات النفطية (مليون برميل يومياً)	العائدات المالية (مليون دولار سنوياً)
٢٠١٤	٣.١٠١	٢.٥١٥	٨٤.٣٠٣
٢٠١٥	٣.٢٣٩	٣.٠٠٤	٤٩.٢١١
٢٠١٦	٣.٩٨٦	٣.٨٠٣	٤٣.٦٨٤
٢٠١٧	٤.٥٣٨	٣.٨٠٢	٥٩.٧٣٠
٢٠١٨	٤.٦٣٢	٣.٨٦٢	٦٨.١٩٢
٢٠١٩	٤.٧٧٩	٣.٣٩٠	٦٨

المصدر: خضير عباس احمد النداوي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي وسياسي، مجلة لباب، العدد ٨، ٢٠٢٠، ص ١٩٣.

وعند إجراء مقارنة بين كمية وقيمة النفط الخام المنتج والمصدر وسعر البرميل للربعين الثالث والرابع لسنة ٢٠٢٠ والربع الرابع لسنة ٢٠١٩ نلاحظ وجود إنخفاض في كمية النفط الخام المنتج والمصدر للربع الرابع لسنة ٢٠٢٠ مقارنة مع الربع الرابع لسنة ٢٠١٩، وفي نفس الوقت نجد ارتفاع في الكمية المنتجة والمصدرة من النفط الخام مقارنة مع الربع الثالث لسنة ٢٠٢٠[١٩]، وكما موضح بالجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

كمية النفط الخام المنتج وكمية وقيمة النفط الخام المصدر ومعدل سعر البرميل للربعين الثالث والرابع لسنة ٢٠٢٠ والربع الرابع لسنة ٢٠١٩

المؤشرات	وحدة القياس	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة (الربع الرابع ٢٠١٩)	الفترة السابقة للفترة الحالية (الربع الثالث ٢٠٢٠)	الفترة الحالية (الربع الرابع ٢٠٢٠)	نسبة التغير %	نسبة التغير %
		١	٢	٣	٣/١	٣/٢ء
كمية النفط الخام المنتج	الف برميل	٤١٣١٣٠	٤٢٠٢٩١	٤٠٨٥٧٠	-١.١٠	-٢.٧٩
كمية النفط الخام المصدر	الف برميل	٣١٩١٩٤	٣٢٩٤٩٢	٣٠٥٩٥٠	-٤.١٥	-٧.١٤
كمية النفط الخام المجهز للمصافي	الف برميل	٥٤٠٥٠	٥٩٠٥٦	–	–	–
كمية النفط الخام المجهز للكهرباء	الف برميل	٤٨٠٦	٣٣٦٩	–	–	–
معدل سعر البرميل	دولار	٦٠.٥٩	٦٠.١	٤٥.٩	-٢٤.٣٣	-٢٣.٧٣
قيمة النفط المصدر	الف دولار	١٩٢٥٤٦٤٤	١٩١٢٣١٣٧	١٣٩٦٧٧٠٥	-٢٧.٤٦	-٢٦.٩٦

المصدر: مؤشرات الإنذار المبكر للربع الرابع لسنة ٢٠٢٠، مديرية الحسابات القومية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، ص٧.

ثالثاً: الفقر والبطالة

تعد مشكلة الفقر والبطالة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي والناتجة من عدم فاعلية السياسات الاقتصادية والاستراتيجية والأزمات الاقتصادية وعدم وجود الاستقرار الأمني، اذ تشير الاحصائيات لعام ٢٠٢٠ ان نسبة البطالة في العراق (١٤%) من قوة العمل وتزداد هذه النسبة بين فئة الشباب (١٥.

٢٤) سنة لتصل الى اكثر (٣٤%)، وأن نسبة الفقر بحدود (٢٠%) من اجمالي السكان لعدم العدالة في توزيع الدخل، فضلاً عن انتشار فايروس كورونا قد زاد من نسبة الفقر في العراق، إذ تجاوز عدد المصابين (٢٠٠٠) شخص لغاية شهر حزيران ٢٠٢٠، فضلاً عن انخفاض حجم الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط وقلة التخصيصات للقطاع الصحي[٢٠].

رابعاً: صعوبة البيئة الاستثمارية

احتل العراق المرتبة (١٧٢) من بين (١٩٠) دولة وبواقع (٤٤.٧) نقطة من (١٠٠) نقطة في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام ٢٠٢٠، إذ انخفض تصنيف العراق في المشاريع التنفيذية كالنشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، الكهرباء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، فضلاً عن القوانين التشريعية مثل حماية المستثمرين، الحصول على الائتمان وتصفية النشاط التجاري. الا أنه رغم المزايا لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل والاستقرار الأمني لم ينجح العراق في جذب رؤوس الأموال الأجنبية[٢١].

خامساً: الرواتب الضخمة للمسؤولين

نتيجة الرواتب الضخمة التي يحصل عليها المسؤولين، فضلاً عن المبالغ الكبيرة التي تصرف للحمايات الشخصية وتكاليف الايفادات التي تشكل عبئاً كبيراً على الميزانية العراقية، على عكس ذلك نجد أن الكثير من موظفي الدولة والمؤسسات الحكومية يعانون من قلة الرواتب وعدم كفايتها لسد احتياجات عوائلهم.

سادساً: اهتمام الدولة بالنواحي الأمنية والعسكرية

ركزت الحكومة العراقية على النواحي الأمنية والعسكرية مما أدى الى اهمال الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع العراقي كأرتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على الوظائف، فضلاً عن اهمال الصناعة الوطنية كالمصانع والمعامل نتيجة منافسة البضائع الأجنبية المستوردة[٢٢].

سابعاً: عدم كفاءة السياسات الاقتصادية

لم يكن للسياسات الاقتصادية المتخذة في العراق دور فاعل وبارز في معالجة ظاهرة الفقر، بسبب القيود المفروضة والأزمات والحروب التي مر بها الاقتصاد العراقي والتي انعكست على كفاءة وأداء تلك السياسات، إذ أن نجد السياسة المالية لم تستطيع السيطرة على معدلات التضخم وتحقيق استقرار باسعار الصرف وعدم الوقوع بفخ المديونية وتحقيق التوازن في الموازنة العامة. والذي يتطلب اتخاذ مجموعة من سياسات التصحيح وترشيد الانفاق والتركيز على أولويات

الانفاق، وإعطاء دور للقطاع الخاص وتفعيل دور الإيرادات السيادية والذي يتطلب مراجعة النظام الضريبي وتحسين دوره في الحياة.

اما السياسة النقدية فقد مارست خلال سنوات العجز سياسة توسعية ومسايرة للسياسة المالية، إذ كانت تهدف الى توفير التمويل المصرفي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، مما أدى الى عدم التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية والخدمية، مما أدى الى ظهور التضخم من جهة، وتدهور قيمة العملة وانخفاض سعر الصرف من جهة أخرى، مما أدى الى خفض الدخل الحقيقي للافراد للفئات محدودة الدخل، والذي أدى بدوره الى تقسيم المجتمع الى طبقتين غنية وفقيرة.

نتيجة لما سبق يتبين أن السياسات الاقتصادية المتبعة في العراق لم تكن ملائمة مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي ولم تتناسب مع إمكانيات المجتمع المادية والبشرية مما أدى الى خلق اختلالات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلد(٢٣).

لذا يجب ان يكون الأقتصاد العراقي اقتصاداً متنوعاً تنافسياً ومتوازن يعتمد على العدالة في توزيع الدخل والأندماج الأجتماعي ذات نظام متنوع يستثمر كل طاقاته البشرية وموارده الطبيعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال الأعتماد على خطة استراتيجية مقبولة وناجحة تتلائم مع واقع الأقتصاد العراقي.

رابعاً:. الاثار الناجمة عن ظاهرة الفقر

الفقر يؤثر تاثيراً كبيراً على حياة أفراد المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً نذكر منها:.

أولاً:. الأثار الاقتصادية

للفقر أثار اقتصادية خطيرة، إذ يظهر من خلال عدم توفر الدخل الكافي لتوفير كافة الاحتياجات الأساسية والضرورية للأفراد والمشاركة في مختلف مجالات الحياة. ففي حالة توفره يضمن الافراد مستوى صحي جيد، تغذية جيدة، سكن ملائم، مما يضمن الفرد المشاركة الفاعلة في المجتمع. فسوء التغذية يؤدي الى تدهور الوضع الصحي للأفراد والمرض وضعف القدرة الجسدية، والعقلية، وضعف القدرة على العمل، وبالنتيجة حرمان الأفراد من المشاركة بسوق العمل، والذي ينجم عنه قلة الأنتاج والأنتاجية(٢٤). اذ نجد الأزمات المتعاقبة أدت الى تاكل المكاسب التي تحققت في مجال خفض الفقر، وادى أنعدام الأمن والأستقرار والازمة المزدوجة عام ٢٠١٤، فضلاً عن الأزمة المركبة عام ٢٠٢٠ وانعكاساتها على المكاسب المتحققة وعلى استراتيجية التخفيف من الفقر منذ عام ٢٠٠٩، اذ نلاحظ من الجدول رقم (٤) مدى تاثير كل هذه الصراعات والصدمات على أوضاع الناس ووصولهم الى حافة الفقر وزيادة

اعدادهم بشكل كبير، كذلك نجد الازمة المركبة منذ عام ٢٠٢٠ أدت الى زيادة التدهور في الأوضاع المعيشية وادت الى مصادرة كل المكاسب التي تحققت بعد القضاء على الإرهاب [٢٥].

جدول رقم (٤)

مؤشرات الفقر في العراق للسنوات ٢٠٠٧. ٢٠٢١

	السنة	خط الفقردينار	نسبة الفقر%	عدد الفقراء نسمة
صدمة القاعدة وفقدان الأمل	٢٠٠٧	٧٦٨٩٦	٢٢.٤	٦.٦٤٨
	٢٠١٢	١٠٥٥٠٠	١٨.٩	٦.٤٦٥
ماقبل داعش	٢٠١٤	١٠٥٥٠٠	١٦.٠	٥.٧٦٠
صدمة داعش	٢٠١٤	١٠٥٥٠٠	٢٢.٥	٨.١٠١
	٢٠١٨	١١٠٨٨٠	٢٠٥	٧.٣٧٠
صدمة كورونا	٢٠٢٠	١١١٠٠٠	٣١.٧	١٢.٦٨٠
سيناريو التحويلات الاجتماعية العامة الثانية (١١٩٠ دينار/ دولار)	٢٠٢٠	١١١٠٠٠	٢٦.٧	١١.١٧٠
في حالة تغيير سعر الصرف (١٤٧٠ دينار/ دولار)	٢٠٢١	١١٥٠٠٠	٢٩.٦	١٢.٢٧١

المصدر: التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١ العراق .. والعودة الى المسار التنموي، وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ص ٣٨.

ثانياً: الأثار الاجتماعية والسياسية

يتميز الأنسان دائماً بوجود حاجات متعددة ومتجددة يسعى دائماً لأشباعها، إذ نجد العالم ماسلو قسم الحاجات الى عدت أنواع أطلق عليها هرم ماسلو والتي تبدأ من الحاجات الضرورية وتنتهي بحاجات أخرى، مثل حاجة الأنتماء، التقدير، وتحقيق الذات، وبما أنه لم يتم أشباع الحاجات الأساسية فلا يستطيع الانتقال الى الحاجات الأخرى. وقد لا يستطيع الافراد اشباع هذه الحاجات فيصاب الافراد بالاحباط واليأس وعدم الانتماء الى الاسرة والمجتمع، وهذا بدوره يؤدي الى التفكك الأسري والاجتماعي، وهذا اليأس يؤدي الى حدوث مشاكل أسرية وأجتماعية تؤدي الى عدم الأستقرار السياسي والاجتماعي.

اصبح الفقر يمثل تحدياً أخلاقياً لجميع دول العالم فهو يؤدي الى زيادة حجم العنف السياسي والاضطرابات السياسية بسبب التفاوت بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، فضلاً عن زيادة حجم الأستبداد والدكتاتورية للأنظمة الحاكمة لكثير من دول العالم وبالخصوص الدول الفقيرة[٢٦].

المبحث الثالث: واقع السياسة المالية في العراق

أولاً. واقع السياسة المالية في العراق

إن الهدف الأساسي من إستخدام السياسة المالية هو تحقيق التطور والنمو ومن ثم الأستقرار الأقتصادي من خلال استخدام أدواتها (الأنفاق الكلي والأيراد الكلي).

شهد العراق تطورات عديدة على مدى أربعة عقود تمثلت بالحروب والحصار الأقتصادي الدولي، والأحتلال العسكري الأجنبي، وأنتشار الإرهاب، كل هذه الاحداث كان لها تأثير كبير على المجتمع العراقي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ونتيجة هذه الأوضاع انتشرت ظاهرة الفقر في العراق، مما تتطلب الأمر إتباع استراتيجية وطنية للتخفيف من حدة الفقر من قبل الحكومة للأعوام (٢٠١٠. ٢٠١٤)، ونتيجة هذه السياسات المتخذة انخفضت نسبة الفقر من ١٩% عام ٢٠١٢ الى ١٥% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤، ألا أنه التقديرات تشير الى ارتفاع نسبة الفقر في النصف الثاني الى ٢٢.٥% من عام ٢٠١٤، نتيجة تعرض العراق الى الازمة المالية والأرهاب.

تبنت الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ استراتيجيتين وطنيتين للحد من ظاهرة الفقر، الأولى امتدت من ٢٠١٠. ٢٠١٤ من خلال مواجهة أربعة تحديات أساسية هي: ضمان الأمن والأستقرار، ضمان الحكم الرشيد، ضمان عدالة التوزيع وتنويع مصادر الدخل في اقتصاد السوق وأخيراً التخفيف من الأثار السلبية للأصلاح.

اما الاستراتيجية الثانية للتخفيف من الفقر امتدت من ٢٠١٨. ٢٠٢٢ ألا أنه رغم الأجراءات والسياسات المتبعة فأن هنالك العديد من التحديات التي لها تأثير كبير على المجتمع ما تزال الحكومة العراقية تواجهها[٢٧].

ثانياً:. استراتيجية تخفيف الفقر للمدة ٢٠١٨. ٢٠٢٢[٢٨]

هدفت استراتيجية تخفيف الفقر للمدة ٢٠١٨. ٢٠٢٢ الى تحسين أوضاع الفقراء سواء من خلال رفع مستوى دخولهم أو من خلال توفير الخدمات لهم، تهدف الاستراتيجية الى خفض الفقر الى ٢٥% عام ٢٠٢٢ والى ٥٠% عام ٢٠٣٠ وفقاً لأجندة التنمية المستدامة، من خلال تبني العديد من البرامج التي تسهم في رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع،

والحماية من المخاطر لتحويل الفقراء الى منتجين اقتصادياً واجتماعياً، تستند هذه الاستراتيجية على ثلاث عناصر أساسية:.

١. إيجاد فرص توليد الدخل المستدام.

٢. التمكين وبناء راس المال البشري.

٣. تأسيس شبكة أمان اجتماعي فاعلة.

ومن أهم الأهداف التي تسعى الاستراتيجية تحقيقها هي:.

الهدف الأول:. إيجاد فرص توليد الدخل المستدام

يتحقق هذا الهدف من خلال:.

١. توفير فرص عمل لخريجي المعاهد والكليات الزراعية والبيطرية، من خلال إنشاء مشاريع وشركات زراعية.

٢. تبني برامج تدريب المزارعين الفقراء على الأساليب الزراعية بما يلائم التغيرات المناخية.

٣. تشغيل النساء الفقيرات في الريف من خلال أنشاء مشاريع متكاملة (إنتاجية وخدمية).

٤. منح القروض للفقراء لأنشاء مشاريع صغيرة توفر لهم دخل ملائم.

٥. توفير فرص عمل للشباب (رجال ونساء) في الحضر.

٦. تأسيس جمعيات محلية لصغار الفلاحين لتقديم الخدمات الزراعية كالتسويق، التمويل، إستخدام المياه والصيانة والمكننة، الخزن والتبريد والنقل.

الهدف الثاني:. تحسين الوضع الصحي

يتحقق هذا الهدف من خلال:.

١. أنشاء المراكز الصحية وتجهيزها وإنشاء عيادات متنقلة في المناطق الريفية.

٢. تدريب القابلات في المناطق الريفية.

٣. تأمين مياه صالحة للشرب.

٤. القيام بحملات توعية صحية للمناطق الفقيرة والنائية.

الهدف الثالث:. تحسين تعليم الفقراء

يتحقق هذا الهدف من خلال:.

١. بناء المدارس وتجهيزها وصيانتها في المناطق الفقيرة.

٢. العمل على تدريب المعلمين والمدرسين وخاصة في المناطق الريفية.

٣. تطبيق برامج محو الأمية في المناطق الفقيرة في الريف والحضر.

٤. تطبيق برامج التغذية المدرسية للمناطق الفقيرة.

٥. أستحداث وتجهيز مراكز مجتمعية لمحو الامية وتعليم المهارات الأجتماعية والحياتية.

٦. فتح اقسام وورش فنية في مدارس المناطق الفقيرة (وخاصة مدارس البنات).

الهدف الرابع:. توفير سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات

يتحقق هذا الهدف من خلال:.

١. إجراء مسح شامل لمعرفة تجمعات السكن العشوائي.

٢. إعادة تأهيل تجمعات السكن العشوائية في مناطق محددة.

٣. إستخدام الطاقة الشمسية في المناطق الفقيرة.

٤. تشجيع السياحة البيئية في المحميات وحولها.

٥. تنفيذ العديد من المشاريع لبناء المجمعات السكنية.

الهدف الخامس:. حماية اجتماعية للفقراء

يتحقق هذا الهدف من خلال:.

١. إصلاح نظام البطاقة التموينية.

٢. وضع الية لشمول المستفيدين من نظام الحماية الاجتماعية للحصول على القروض وربطها بإخراجهم من نظام الحماية.

٣. بناء قاعدة معلومات مشتركة بين هيئة الحماية الاجتماعية والوزارات والجهات ذات العلاقة لتقويم المتقدمين لشمولهم بنظام الحماية الاجتماعية.

٤. العمل على توعية المواطنين بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لشمولهم بنظام الحماية الاجتماعية.

٥. توفير الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين الفقراء في المناطق المحررة.

٦. وضع الية دائمة (صندوق) لتمويل الافراد المتضررين من خلال الكوارث الطبيعية والحالات الطارئة وشمولهم بشبكات الحماية الاجتماعية.

الهدف السادس: تمكين وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنازحين والعائدين في المناطق المحررة.

يتحقق هذا الهدف من خلال:

١. إنشاء مشاريع استثمارية كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل للنازحين والعائدين في المحافظات وضحايا الإرهاب بعد تدريبهم وتوفير منح لهم.

٢. توفير الخدمات الصحية للنازحين الفقراء.

٣. توفير التعليم الأساسي للأطفال النازحين الفقراء.

٤. إنشاء مشاريع لبناء المجمعات السكنية ذات تكلفة منخفضة.

ثالثاً: توجهات السياسة المالية[٢٩]

للسياسة المالية دور كبير في معالجة الازمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي من خلال إعادة هيكلة النفقات والايرادات في الموازنة العامة من خلال:

أولاً: تخفيض النفقات

نتيجة المشكلات والتحديات التي يمر بها الاقتصاد العراقي فأن السياسة المالية تتخذ مجموعة من التدابير منها:

١. إلغاء الرواتب المزدوجة فضلاً عن الرواتب التقاعدية لأعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات.

٢. التفاوض مع الدول الدائنة للعراق لتأجيل دفع أقساط الديون.

٣. الغاء بعض السفارات والملحقات التجارية والعسكرية والثقافية وإبقاء عدد قليل منها.

ثانياً:. زيادة الإيرادات

يتم زيادة الإيرادات العامة من خلال:.

١. خصخصة شركات القطاع العام الخاسرة وغير المنتجة حالياً والبالغة (١٥٧) شركة عامة، اما الشركات المنتجة والرابحة والبالغة (٤٤) شركة ومشاركتها مع القطاع الخاص مما سيوفر موارد مالية إضافية للخزينة العامة والذي يؤدي الى الحد من ظاهرة الفساد لهذه الشركات.

٢. الحصول على الديون المترتية على شركات الهاتف النقال والمقدرة بحدود (١.٤) مليار دولار، فضلاً عن تحديد موعد محدد للدفع.

٣. تحويل واردات المؤسسات والشركات الحكومية الى الخزينة العامة.

٤. تفعيل دور الجباية الألكترونية للماء والكهرباء والضرائب وخدمات وزارة الداخلية.

٥. بيع برميل النفط الى المصافي بسعر لايقل عن (٧٥%) من سعر البرميل المباع دولياً.

٦. إستثمار الغاز المصاحب للنفط المنتج والذي تقدر خسارته سنوياً (٤٥%) مليار دولار.

رابعاً:. متطلبات النهوض بالسياسة المالية للحد من ظاهرة الفقر

تختلف الدول في إتباع الاستراتيجية للقضاء على الفقر، نتيجة أختلاف قدرات هذه الدول وإمكانياتها ومواردها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية وأهدافها، فضلاً عن إختلاف مستوى الفقر من بلد الى اخر. ونتيجة لما سبق لايمكن إتباع سياسة معينة يمكن من خلالها الحد من ظاهرة الفقر، وهنالك العديد من المتطلبات والإجراءات التي يجب على الدولة اتخاذها للحد من ظاهرة الفقر:.

١. توسيع حجم الأستثمار العام:. إذ من الضروري توسيع حجم الاستثمارات العامة الى جانب الاستثمارات الخاصة لقدرته في إعادة تخصيص الموازنة العامة للحد من ظاهرة الفقر. فضلاً عن تشجيع الاستثمارات الخارجية والتي تؤدي الى خلق فرص لأنشاء مشاريع جديدة تؤدي الى زيادة الأنشطة الأقتصادية مما ينعكس على توفير فرص عمل وتطوير

المهارات مما يؤثر إيجابيا على المستوى المعاشي والذي يتطلب توفير بيئة امنة ومستقرة بعيدة عن الصراعات السياسية والعسكرية.

٢. دعم قطاعات الأقتصاد القومي:. لقطاعات الاقتصاد القومي كالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري والبناء والتشييد دوراً بارزاً في خلق فرص عمل لجميع أفراد المجتمع وتقلل من حدة الفقر والتخلص من البطالة.

٣. دعم المشاريع الصغيرة:. إذ تساعد هذه المشاريع على تقليل مستوى البطالة والحد من الفقر، والتي تتطلب توفير بيئة مناسبة لنجاح هذه المشاريع.

٤. تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين المناطق الريفية والحضرية من خلال الأعتماد على مجموعة من الأنشطة الأقتصادية وتحسين مستوى الخدمات الأجتماعية وتوفير التعليم اللائق والخدمات الصحية مما يؤدي الى تقليل النزوح الريفي. والذي يعد من أهم الأهداف الأقتصادية التي تسعى الدولة الى تحقيقها لتقليل معدلات الفقر بين أبناء المجتمع.

٥. وضع العديد من برامج الأصلاح الأقتصادي والذي يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص، وتصحيح الأختلالات الهيكلية من خلال التحول التدريجي من الاعتماد وبشكل كبير على القطاع النفطي الى اقتصاد يعتمد على الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات.

٦. يجب أن يكون النمو الاقتصادي قادراً على تحقيق التنمية البشرية وله القدرة على توسيع فرص العمالة المنتجة ومن ثم تحقيق العدالة في التوزيع من اجل خفض معدل البطالة والحد من الفقر.

٧. إصلاح الهيكل الضريبي والنهوض بمستوى أداءه.

٨. إدارة الدين العام الحكومي بما يضمن تمويل الموازنة العامة وإصدار السندات الحكومية لمنع حدوث التضخم.

٩. توفير شبكات الحماية الاجتماعية من قبل الدولة ذات كفاءة عالية لمساعدة الفقراء.

١٠. من خلال ماسبق يتبين أن جميع المتطلبات لايمكن ان تعمل بصورة صحيحة وناجحة مالم تتوفر دولة لها القدرة على أداء وظائفها ومهامها من خلال توفير الموارد البشرية والمادية والبنى التحتية للقطاع العام، فضلاً عن توفر نظام يعتمد على الشفافية لأدارة الأستثمارات والأموال العامة.

الاستنتاجات والتوصيات:

١. تدهور الاقتصاد العراقي خلال مدة التسعينات نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي مما انعكس ذلك سلبيا على الاقتصاد والذي أدى الى زيادة حجم الأنفاق العام، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، والذي أدى الى ظهور التضخم وتفاقمه.

٢. عانى الاقتصاد العراقي من اختلال الهيكل الإنتاجي، لكونه يعتمد وبشكل أساسي على القطاع النفطي وعدم إعطاء دور للقطاعين الصناعي والزراعي دورا في النشاط الاقتصادي.

٣. إن السياسة المالية بأستخدام أدواتها (الضريبية والأنفاقية) لها القدرة على تحسين الهيكل الأقتصادي والأجتماعي للمجتمع، فضلاً عن لها القدرة على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق مستوى مرتفع من الإنتاج ولها القدرة على التاثير في حجم العمالة والدخل الوطني ومستوى الأسعار والأستثمار.

٤. السياسة المالية تفتقر الى الوعي الأقتصادي مما يؤثر سلبياً على التقدم والتطورالأقتصادي مما يؤدي الى عدم النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي.

٥. عدم التوافق بين السياسة المالية التي تسعى للجانب التوسعي لتنشيط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبين السياسة النقدية التي تسعى الى استخدام سياسة مقيدة أو انكماشية، مما أدى الى غياب العمل المنظم لأدارة النشاط الأقتصادي والحد من ظاهرة الفقر.

٦. مما تقدم يمكن القول أن الفقر ظاهرة إجتماعية واقتصادية متعددة الأبعاد لا تخلو منها كافة المجتمعات سواء أكانت متقدمة أو نامية، والتي تؤدي الى حدوث خلل في تنظيم المجتمع، ممايترتب على الدول إتخاذ الأجراءات الملائمة للحد من ظاهرة الفقر أو السيطرة عليه. وأن للسياسة المالية دوراً كبيراً في تحقيق الأستقرار الأقتصادي، من خلال تأثيرها في النشاط الأقتصادي وحل المشكلات الاقتصادية المختلفة باستخدام أدواتها والتي تعد من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول لتحقيق التوازن المالي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

التوصيات

١. إعتماد إستراتيجية شاملة للقضاء على الفقر والتخلص منه في المجتمع وفق طرق تتفق مع سياسات الاقتصاد الكلي.

٢. إعتماد سياسات تنموية مستديمة للقطاعات الزراعية والصناعية مع تقليل الأعتماد على القطاع النفطي.

٣. أتخاذ الأجراءات التي تضمن تحقيق التوزيع العادل للدخل من خلال فرض الضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة.

٤. إعطاء دور مهم للمنظمات غير الحكومية في الحد من ظاهرة الفقر.

٥. وضع سياسة من شأنها لتطبيق الحماية الأجتماعية التي تعد أداة استقرار من خلال توفير الخدمات الصحية والشيخوخة.

٦. إعطاء فرصة للقطاع الخاص من خلال اتخاذ التشريعات الضرورية التي تضمن اجتذاب رؤوس الأموال لاستثمارها.

٧. فرض رسوم على الخدمات الترفيهية والسياحية لذوي الدخول المرتفعة.

٨. بناء استراتيجية من شأنها تخلق التوافق والانسجام بين السياسة المالية والسياسة النقدية من اجل تحقيق النجاح للاقتصاد العراقي.

٩. مكافحة الفساد المالي والأداري على مستوى الوزارات والهيئات والجهات التابعة لها، لدورها الخطير في استنزاف الموارد المالية.

١٠. توفير العمل الدائم بدلاً من العمل المؤقت والمأجور.

١١. تحسين مؤشرات التنمية البشرية لجميع أفراد المجتمع كالصحة والتعليم.

المصادر

١. سيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٦. ٢٠١١)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والاربعون، ٢٠١٦، ص ٤٣٣.

٢. حيدر نعمة بخيت، فريق جياد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التاثير على عرض النقد خلال المدة (١٩٧٠. ٢٠٠٩)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد الخامس والعشرين،٢٠١٢، ص١٩٠.

٣. سيماء محسن، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٣.

٤. مذكرات السياسات المتعلقة بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والنمو، الأمم المتحدة، نيويورك، حزيران ٢٠٠٧، ص ١٣.

٥. وداد عباس، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن، أطروحة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٨٤.

٦. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٤٥.

٧. سيما محسن، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٤.

٨. جيمس جوارتيني وريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي: الاختيار العام والخاص، ترجمة: د. محمد عبد الصبور محمد علي واخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠١٠، ص ٥٢٣.

٩. المصدر نفسه، ص ٥٢٤.

١٠. وداد عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

١١.طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، مطابع التعليم العالي، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢١٠.

١٢. المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص ٤٩.٥١.
١٣. حيدر نعمة بخيت، فريق جياد مطر، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.
١٤. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٣٤١. ٣٤٢.
١٥. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، تقرير إدارة الشؤن الاقتصادية والاجتماعية، مكافحة الفقر، ٢٠٠١، نيويورك، ص ٢.
١٦. خضير عباس احمد النداوي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي وسياسي، مجلة لباب، العدد ٨، ٢٠٢٠، ص ١٦٦. ١٦٧.
١٧. العراق، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٩، ص ٣٥. ٣٦.
١٨. خضير عباس احمد النداوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣.
١٩. مؤشرات الإنذار المبكر للربع الرابع لسنة ٢٠٢٠، مديرية الحسابات القومية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، ص ٦.
٢٠. باسم عبدالهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، عمان، مؤسسة فريدريش، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٧. ٩.
٢١. المصدر نفسه، ص ٩. ١٠.
٢٢. خولة غريب فرج، الفقر أسبابه واثاره (حي طارق انموذجاً)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل،العدد ٣٦، ٢٠١٧، ص ٤٠٦. ٤٠٧.
٢٣. علي عبد الهادي سالم، احمد حميد حمادي، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٧)، العدد (١٣)، ٢٠١٥، ص ١٦٥. ١٦٦.
٢٤. خولة غريب فرج، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٧.
٢٥. التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١ العراق .. والعودة الى المسار التنموي، وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ص ٣٨.
٢٦. خولة غريب فرج، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٨.
٢٧. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨. ٢٠٢٢، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، حزيران ٢٠١٨، ص ١٣١.
٢٨. المصدر نفسه، ص ١٣٨. ١٤٠.
٢٩. باسم عبد الهادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.